

التسهيل ومواكبة المقاولات



- التبسيط الجمركي : عمل ملموس يكرس الدور الاقتصادي للجمارك
- دعم المقاولات : مسار متواصل و ديناميكي في الجمارك
- مواكبة المشاريع الضخمة : عمل دؤوب ودائم

التبسيط الجمركي : عمل ملموس يكرس الدور الاقتصادي للجمارك

المقررات المسبقة : تسهيل يتعدى مفهوم التدبير المبسط ليضمن شفافية وتوقعية العمليات التجارية



داخل أجل خمس سنوات بالنسبة للتصنيف التعريفي وثلاث سنوات بالنسبة لقواعد المنشأ وسنة واحدة فيما يتعلق بطرق تحديد القيمة.

وفي سن الجمارك لهذا المقتضى الجديد تدعيم لتناغم مساطرها مع أحكام اتفاقية المنظمة العالمية للتجارة المبرمة سنة 2013 في مجال تسهيل المبادلات والتي تحث الإدارات الجمركية على تمكين المتعاملين الاقتصاديين من التوفر على المعطيات اللازمة قبل الشروع في العمليات التجارية وذلك في إطار من الشفافية والعدالة ونجاعة المساطر الجمركية.

في ظل غياب معلومات محددة و دقيقة حول المنشأ والتصنيف التعريفي وتقييم البضائع في الجمرک، غالبا ما يواجه المصدرون والمستوردون حالة شك أو غموض حول كلفة عملياتهم التجارية خاصة منها الحقوق الواجب أدائها والتمن النهائي للمنتوج.

ووعيا منها بالأهمية التي تكتسيها هذه المعطيات لتكوين رؤية واضحة لدى الفاعل الاقتصادي وبتأثيرها على تطور المبادلات التجارية وتحسين جاذبية الإستثمار بالمملكة، عمدت إدارة الجمارك خلال سنة 2016 إلى تعديل الفصل 45 المكرر مرتين من مدونة الجمارك بتضمين مقتضيات جديدة تسمح للمقاول، وقبل مباشرة عملية التصدير والاستيراد، بالحيازة على مقررات ومعلومات ملزمة حول التصنيف التعريفي للبضائع، منشئها وطرق تقييمها في الجمرک.

وتعد هذه المقررات التي تبثها المصالح الجمركية بناء على طلب من المقاول سنداً قانونياً تحدد بموجبه التزامات المقاول والجمارك الشيء الذي من شأنه تسهيل مسار التصدير والاستيراد عبر تبسيط مساطر التعشير وتقليص الآجال. وتطبق هذه المقررات بالكيفية ذاتها في كافة أنحاء التراب الجمركي في احترام تام للمعلومات الملزمة

الشحن البحري الداخلي : تكييف مسطري يتماشى مع حاجيات المخططات اللوجستية الجديدة



تحرص الجمارك حرصا شديدا على تطوير منظومتها المسطرية بغرض مواكبة أفضل للفاعلين الاقتصاديين وتعزيز القدرة التنافسية للمقاولات. لهذه الغاية، وضعت مسطرة جديدة تتناسب وحاجيات الخط الملاحي الجديد الذي يؤمن الشحن نحو مدينة الداخلة والذي أنشأ حديثا نزولا عند رغبة المصدرين بالمنطقة.

وتهم هذه المسطرة السلع ذات المنشأ المغربي وكذا تلك المقبولة للتداول الحر على أراضي المملكة و التي تقاد على متن البواخر في اتجاه الموانئ التجارية المحلية.

الجديدة بالنسبة للمقاول في ضبط التكاليف والآجال وبالنسبة للجمارك في الاستفادة من حركة ملاحية جديدة هي حاليا في طور النمو داخل أعالي البحار المغربية.

وملاءمتها للإجراءات المرتبطة بالتصريح ورفع السلع مع الوضعية المحساباتية المادية المتوفرة لدى المتعامل، مما يسمح بتتبع الشحنات المحملة، تكمن فائدة هذه المسطرة

تسهيل التصدير عبر الشبكة البريدية : مبادرة جديدة تضع فرص التعامل الدولي في متناول المقاولين الذاتيين



بعد تسهيل أول جاء سنة 2015 لخدمة الصانع التقليدي، سنت إدارة الجمارك بالتعاون مع بريد المغرب ومكتب الصرف مسطرة مبسطة جديدة لفائدة المقاولين الذاتيين النشيطين على المستوى الدولي.

وتهدف هذه المسطرة المستوحاة من تجربة برازيلية أطلق عليها إسم «Exporta facil» إلى تسهيل تصدير السلع عبر الشبكة البريدية بأقل تكلفة وتقليص الإجراءات الإدارية لصغار المصدرين.

هذا وبفضل التبادل المعلوماتي للمعطيات بين الجمارك والبريد ومكتب الصرف، سيتيح هذا التبسيط إمكانية تتبع عمليات التصدير عبر الشبكة البريدية كما يمكن المقاولين الذاتيين من فرصة الولوج إلى السوق الدولية والدفع بمنتجاتهم نحو وجهات خارج الوطن.

بفضل هذا التبسيط الإجرائي، سيصبح بالإمكان تحقيق ومعالجة عملية الإرسال البريدي للمواد القابلة للتصدير والتي لاتتخطى لأي تنظيم خاص و لاتتجاوز قيمتها 5000 درهم وكذا إعادة استيراد البعوثات التي لم تسلم إلى أصحابها.

دعم المقاولات : مسارمتواصل وديناميكي في الجمارك

تدبير العلاقة مع الزبناء-المقاولات : إعطاء دفعة جديدة للعلاقة القائمة بين الجمارك والقطاع الخاص



باعتباره إحدى ثمرات إستراتيجية 2015 التي كرست مأسسة الشراكة بين الجمارك و القطاع الخاص، يعد تدبير العلاقة مع الزبناء-المقاولات نهجا جديدا يرنو التقرب أكثر من المقاولات كيفما كانا حجمها ونشاطها ويحبذ علاقة مستدامة بدل روابط مؤقتة تنشأ عند الحاجة.

13

لقاء مع مقاولات

وشركات قاطرة

التنمية الصناعية الذي أطلقته الحكومة مستفيدة بذلك من العناية نفسها التي خصت بها الجمارك «المقاولات الكبرى».

ومنذ يوليوز 2016 حيث شرعت الجمارك في تنزيل نهجها العلائقي الجديد، أجرت هذه الأخيرة لقاءات ومقابلات ومهام للمواكبة همت 13 مقالة شملت 10 شركات قاطرة.

ويرتكز هذا النهج على عرض جمركي يضم معالجة خاصة وحلولا مسطرية مناسبة وعملية وكذا إرشادا ملائما يقاس على حاجيات التطوير و مخطط سير المقاولات.

ويستهدف هذا التوجه العلائقي المشخص فئة عريضة من «الزبناء-المقاولات» والتي صنف بدورها إلى ثلاث مجموعات : «المقاولات الكبرى» و«المقاولات الصغيرة والمتوسطة» و «المقاولات الناشئة».

وتتضاف إلى هذه القائمة المنظومات الصناعية (الشركات القاطرة) الحاملة لمشاريع متكاملة في إطار مخطط تسريع

التصنيف الموحد الجمارك-المديرية العامة للضرائب : ميزة تدعم المقاول في سعيها وراء الرفع من أدائها

حاصلة في نفس الوقت على صفة الفاعل الاقتصادي المعتمد «تبسيطات جمركية» و تصنيف جبائي من نفس الدرجة.

و من شان هذه الميزة المشتركة «الفاعل الإقتصادي المعتمد» و «الملزم المصنف» أن تسمح للمقاول بالولوج إلى قائمة تحفيزية من المزايا والمساطر المبسطة التي تفتح في وجهها آفاق تنمية قدراتها التنافسية ونيل حصة من الأسواق الدولية.

أول

شهادة تصدر في إطار
التصنيف الموحد

يعد التصنيف الموحد للمقاول مسعى ثنائي نشأ سنة 2015 بين إدارة الجمارك والمديرية العامة للضرائب يسند للمقاول صفة تجمع عمليتي التصنيف التي تباشرها كل من المؤسسات على حدة لصالح محيط الأعمال.

و ببلوغه السنة الثانية من دخوله حيز الوجود، سجل هذا النهج المشترك سنة 2016 منح أول شهادة للتصنيف الموحد الذي هم ثمان 08 مقاولات

الجمارك ومديرية الضرائب ومغرب المقاولات الصغرى والمتوسطة : شراكة ثلاثية الأطراف في خدمة المقاول

للمقاولات من أجل الحصول على وضع التصنيف الموحد للإدارتين الجبائيتين.

4

مقاولات خضعت لإسناد
معياري أولي

وتتمثل الغاية وراء هذه المبادرة في تحديد المقاولات الصغرى والمتوسطة والتي تتوفر فيها معايير الأهلية لبرنامج

التصنيف و تجريد مسار الإسناد الأولي و مواكبة الوحدات التي تم تحديدها من أجل نيل صفة المتعامل المصنف الموحدة.

وإلى متم سنة 2016، تم تحديد أربع مقاولات في المنصة التي يسهر على تدبيرها مغرب المقاولات الصغرى والمتوسطة.



بدافع رغبة مشتركة في دعم النسيج الإنتاجي الوطني، أبرمت إدارة الجمارك والضرائب غير المباشرة و المديرية العامة للضرائب وكذا مغرب المقاولات الصغرى والمتوسطة خلال شهر شتنبر 2016 معاهدة شراكة ترمي إلى إحداث أرضية رقمية لوضع مرجعية أولية

مواكبة المشاريع الضخمة : عمل دؤوب ودائم

إسهام جمركي في دعم تنافسية صناعة السيارات بالمغرب

ومن المزمع أن يتيح هذا المصنع خلق 4500 منصب شغل مباشر و20.000 منصب غير مباشر بقدرة إنتاجية أولية تعادل 90.000 محرك وسيارة في السنة على أن تبلغ هذه القدرة في نهاية المطاف 200.000 وحدة.

وبهذا تكون مجموعة «PSA المغرب» قد حظيت بكل الدعم الجمركي اللازم لإطلاق مشروع مصنعها وفقا للبرنامج المتوقع.

بالموازاة مع ذلك، لازالت مجموعة رينو المتواجدة بطنجة تحظى بمواكبة عن قرب و ذلك في إطار تتبع تنفيذ الإتفاقية المبرمة بين إدارة الجمارك و الضرائب غير المباشرة و المجموعة الشيء الذي من شأنه تشجيع طموحات هذه الأخيرة في التطور عبر سائر التراب الوطني.

بحكم تواجدها في قلب السلسلة اللوجستية للتجارة الخارجية، تعمل الجمارك على تكريس دورها في خلق الظروف الايجابية التي من شأنها جلب الاستثمارات الخارجية.

وتحقيقا لهذه الغاية، تواصل وبحزم عملها الداعم للمشاريع الضخمة التي جاءت بها العديد من المجموعات العالمية التي حلت بالمغرب لمزاولة نشاطها في مجالات مختلفة (صناعة الطائرات، صناعة السيارات و الألبسة...).

وقد شملت هذه المواكبة خلال سنة 2016 وافدا جديدا على الأراضي المغربية ويتعلق الأمر بمصنع السيارات الفرنسي «PSA بوجو-ستروين» والذي أقي بمشروع صناعي ذي كلفة مالية تبلغ 6 مليار درهم (557 مليون أورو) يهتم إحداث مصنع تجميع السيارات والمحركات بالقنيطرة.

